مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بين الجذور الاقتصادية التراثية والسياسة النقدية العصرية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب
٤ كانون الأول ٢٠١٥ | صيدا

"إنّ الحذق والمهارة والشهرة التي كانت للصيدونيين في صنائعهم والقوة والبأس والبطش التي كانت في جيوشهم لم تنحصر في سوريا بل انتشرت منهم إلى أقاصي الأرض... هذا ما ذكره هوميروس في لإلياذته عن مدينة صيدا التي تُعدّ "من أقدم مدن العالم" حسب المرحوم الشيخ أحمد عارف الزين في مؤلفه "تاريخ صيدا"، حيث تشهد متاحف العالم على كثيرٍ من معالمها الحضارية.

أما ما تحمله ذاكرتي الوجدانية من ملامح صيداوية تكاملت مع انتمائي العاملي إلى مدينة صور، فيمتدّ إلى السنة التي قضيتها في طفولتي على مقاعد الدراسة في مدرسة مقاصد صيدا في أوائل سبعينيات القرن الماضي، ثم تأثّري بإرث ابنها المناضل معروف سعد وحادثة اغتياله المشؤومة، والتي ساهمت في تشكيل وعيي الوطني، ونَيلي منحة جامعية من مؤسسة ابنها الرئيس الشهيد رفيق الحريري، والتي يسَّرت لي الدراسة في الولايات المتحدة الأميركية، مروراً بتبوّئي مسؤوليات مصرفية عديدة مكنتني من التواصل المباشر مع أهلي في صيدا والجنوب لحوالي عقد من الزمن قبل تعييني نائباً أولاً لحاكم مصرف لبنان في العام ٢٠٠٩.

إذاً يُعتبر الجنوب وبوابته التاريخية صيدا من المناطق ذات الجذور الضاربة في التراث الاقتصادي، الزراعي-الصناعي-التجاري، للمشرق العربي. ومن موقعي الحالي في حاكمية مصرف لبنان، وانطلاقاً من إيماننا المؤسّسي بضرورة إيجاد وعيٍ مجتمعي وثقافةٍ مالية هادفة، سوف أتناول في كلمتي اليوم أهمّ المبادرات التي اتخذها والتحديات التي يتصدّى لها المصرف كسلطةٍ نقدية مناطةٍ بها إدارة شؤون السياسة النقدية وحماية الاقتصاد الوطني، بغية صيانة هذه الجذور الاقتصادية وتنميتها على امتداد وطننا.

وتأتي صيانة الجذور هذه وتنميتها في ظل مرحلةٍ من التخبّط الذي يشهده النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وفي وقتٍ تعاني فيه منطقتنا من مطبّاتٍ مفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي. لذلك تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي ينبغي للسلطة الاقتصادية-النقدية والقطاع المصرفي-المالي أن يلعباه في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والتنموية. في هذا السياق، تأتي توجّهات مصرف لبنان في انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية تقوم على مبادرات وهندسات توازن بين صيانة الاقتصاد وتنمية المجتمع.

هذه السياسة أضحت نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية، حيث أثبتت نجاعتها وجدواها في مواجهة التحديات. يمكن تلخيص أهمّ مظاهر هذه السياسة بالحديث عن شقّين فيما يخصّ سياستنا النقدية. الشق الأول يتناول الجانب التنفيذي، أما الشق الثاني فيتناول الجانب التنظيمي.

في الشق التنفيذي، دأب مصرف لبنان على أداء دوره النقدي والمالي التقليدي على أكمل وجه، مدعوماً بسلّةٍ من الأدوات. ومن أهمّ ملامح هذا الدور، أولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ ٣٩ مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكّل صمّام أمان للاقتصاد. ثانياً، تأمين استقرار معدّلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، بحيث بلغ معدّل الشمول المالي في لبنان نسبة ٤٧ بالمئة مقارنةً ب١٨ بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفعٍ محلّي وآمنٍ ومتطوّر. رابعاً، إدارة فائض السيولة التي تجاوزت الـ١٦ مليار دولار، من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية، بما يجنّب البلاد مخاطر التضخّم الذي حُصر ضمن سقف الـ ٤ بالمئة. خامساً، تطوير الأسواق المالية، حيث أُنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية. سادساً، إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعّال يهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية.

أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميّز بنجاعته في ابتداع المبادرات والحلول في مواجهة التحديات الإجتماعية-الإقتصادية-البيئية من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق الاعفاء من الاحتياطي الالزامي. في هذا الإطار، تخطّت القروض السكنية المئة ألف، و بلغت قروض التعليم الجامعي خمسين الفاً. وقد بلغ مجموع قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣، ما يوازي الـ ٥ مليارات دولار، مساهِمةً بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقّق خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. ونظراً لاستمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على النمو الذي يتوقّع أن يقارب الصفر بالمئة هذا العام، اتخذ المجلس المركزي مؤخراً قراراً بإطلاق رزمة تحفيزات جديدة للعام ٢٠١٦ تبلغ المليار دولار. هذا فضلاً عن تأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرّف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص. وقد تمّ توظيف اكثر من ٢٥٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز.

في الشق التنظيمي للسياسة النقدية، أثبت مصرف لبنان امتلاكه حسّاً تنظيمياً متميّزاً من حيث أسبقيّته على الصعيد العالمي في إرساء القواعد والسياسات لنظامٍ مصرفيٍ-ماليٍ آمنٍ ومستقر، مما مكّنه من تجنّب كثيرٍ من تداعيات الأزمة المالية التي عانت منها، وما زالت تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدّمة والغنية. في هذا المجال، قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيّده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. ومن أهمّ سماته: أولاً، الاستقرار المالي القائم على تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية رأس المال والحد من المديونية. وقد أُنشأت لهذه الغاية وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان. ثانياً، السعي لتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة. ثالثاً، تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد جاء الإقرار الأخير في مجلس النواب للقوانين المتعلقة بحركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليحصّن العمل المصرفي ويبقي لبنان على الخارطة المالية العالمية. رابعاً، اتخاذ كل التدابير اللازمة وإصدار التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية.

قبل الختام، لا بدّ من الإضاءة على بعض التحدّيات التي تفرض نفسها وينبغي مواجهتها في المرحلة المقبلة، والتي يمكن اختصارها بالآتي: تعزيز الشمول المالي، والحد من الفساد، وتطوير أسواق رأس المال، وزيادة التنسيق بين القطاعين العام والخاص، والحد من توجه المصارف العالمية في تطبيق سياسات تقليص المخاطر على حساب المصالح الحيوية لمصارفنا، وبناء البنية التحتية التشريعية والتنظيمية الحديثة.

ختاماً، أودّ أن أشدّد على نقاط القوة الكامنة في اقتصادنا الواعد ونظامنا النقدي-المالي الكفؤ، برغم كل الأزمات التي نعيشها، مؤكّداً على قوّة الضمانة التي يمثّلها مصرف لبنان، ذو التاريخ النقدي الضارب الجذور، في صيانة الجذور الاقتصادية الضاربة في التاريخ، في صيدا والجنوب وكل ربوع الوطن، واطمئنكم أن لا تدهور لليرة اللبنانية، ولا أزمة نقدية في لبنان، ولا مبرر لخفض تصنيفه الائتماني.

عشتم وعاش لبنان.. عزيزاً بكم.. مشرقاً بمستقبله..

وشكراً.